

المغرب يطلق حملة تطعيم واسعة ضد كورونا

الرباط - بدأ المغرب الخميس حملة التطعيم للوقاية من فايروس كورونا، بعد أن تسلم جرعات من شركتي "أسترازينيكا" و"سينوفارم"، لتصبح المملكة بذلك أول دولة أفريقية تبدأ حملة تطعيم وطنية واسعة ضد الفايروس.

وأشرف الملك محمد السادس على إطلاق الحملة الوطنية للتطعيم ضد فايروس كورونا. وتلقى اللقاح في مستشفى الحملة في فاس.

وقال القصر الملكي في بيان إن المغرب بعد حصوله على "مجموعة من الدفعات من اللقاح المضاد لكوفيد-19، يتوفر على كميات كافية لإطلاق الحملة الوطنية للتطعيم في أحسن الظروف".

وحسب البيان ستتم العملية "بطريقة تدريجية وسيستفيد منها جميع المواطنين المغاربة والأجانب المقيمين بالمغرب، الذين تفوق أعمارهم 17 عاماً".

وسبق أن دعي الأشخاص المعنويون إلى حجز مواعيد للتطعيم عبر موقع إلكتروني مخصص للحملة، يتضمن أيضاً وسائل خاصة بالإبلاغ عن أي آثار جانبية للقاح. وأشار البيان إلى أن "حملة التطعيم ستكون مجانية لجميع المواطنين تنفيذاً للتعليمات الملكية".

وأصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس في ديسمبر الماضي، قراراً باعتماد مجانية التطعيم ضد كورونا لجميع المواطنين.

وذكر البيان أن هذه العملية "ستتم من تحقيق المستويات المنشودة من التحصين الجماعي، وحماية المواطنين من هذه الجائحة".

وباتي ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الصحة المغربية تسجيل 890 إصابة جديدة بالفايروس إلى حدود الأربعاء، مما يرفع إجمالي الإصابات إلى 468383. وأعلن المغرب في وقت سابق الأربعاء، وصول الدفعة الأولى من لقاح سينوفارم

إلى مطار محمد الخامس بمدينة الدار البيضاء. وأوضحت وزارة الصحة، أن الدفعة تتضمن 500 ألف جرعة.

وأكد مسؤولون بوزارة الصحة أن قدرة المغرب على إطلاق برنامج وطني واسع النطاق، تعتمد على تدفق ثابت للإمدادات في ظل تزايد المنافسة العالمية على جرعات اللقاحات.

وتعمل المملكة على اقتناء 66 مليون جرعة من لقاح سينوفارم وأسترازينيكا، مع استهداف المملكة تطعيم 25 مليون شخص، يمثلون أربعة أخماس عدد سكان البلاد على مدى ثلاثة أشهر.

وكان المغرب قد تسلم الجمعة الماضي مليوني جرعة من لقاح أسترازينيكا البريطاني المصنع في الهند، كما تسلم الأربعاء لقاح سينوفارم الصيني.

وجاء تسلم اللقاحات الجمعة بعد أسابيع من التاجيل، حيث داب المسؤولون المغربية على التعهد باقتراب بدء التطعيم اعتباراً من ديسمبر، فيما انتقدت وسائل إعلام محلية ضعف التواصل الحكومي حول الموضوع.

واختار المغرب التركيز على اللقاحات التقليدية، التي طورها شركتا أسترازينيكا وسينوفارم، ولا تتطلب تخزيناً في أجواء شديدة البرودة لكنها تحتاج إلى جرعتين.

ووقعت المملكة اتفاقاً مع سينوفارم في أغسطس الماضي، يتضمن إجراء تجارب سريرية في المغرب، إضافة إلى إعلان خطط لإقامة مصنع للإنتاج.

وأوضح مصدر في وزارة الصحة أن المغرب، وعلى عكس العديد من الدول النامية الأخرى، تفاوض مع الشركات المصنعة مباشرة بخصوص الإمدادات، بدلاً من التواصل عبر وسطاء أو عبر منظمة الصحة العالمية، وهو قرار سارع وصول اللقاح إلى المملكة.



العاهل المغربي يتلقى الجرعة الأولى من لقاح كورونا

الجزائر تسرع الخطى لاستعادة دورها في الملف الليبي

إعادة فتح السفارة الجزائرية في طرابلس تمهد لدور دبلوماسي أوسع



صابر بليدي

دبلوماسية متردة

وأضاف البيان "نذكر بوقادوم بموقف الجزائر الثابت والمتضامن مع الشعب الليبي منذ بداية الأزمة، والداعي إلى ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية عبر حوار ليبي-ليبي يفضي إلى إقامة مؤسسات شرعية وموحدة عبر انتخابات نزيهة وشفافة، بما يضمن وحدة الشعب الليبي وسيادته على كامل أراضيه".

في المقابل عبر المسؤولون الليبيون عن "عميق امتنانهم لموقف الجزائر المتضامن والرائف لجميع أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية الليبية، وكذا دعمها المتواصل للجهود السلمية الرامية لإحلال السلم والاستقرار في ليبيا".

ولفت سيالة إلى أنه "ليس هناك إشكالية حقيقية بالنسبة إلى المسار الدستوري، ومن الممكن اعتماد قاعدة دستورية يتم على أساسها إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية".

لكن في المقابل لم يقع الإفصاح عن مضمون المحادثات التي أجراها صبري بوقادوم مع بعض النواب المنتخبين على بعض تفاصيل المسار السياسي المنتهج للخروج من الأزمة، ولا عن موقف الجزائر

الرئيس عبدالمجيد تبون ونظيره التركي رجب طيب أردوغان.

وعرف الدور الجزائري توارياً عن الانتظار، بسبب الوعكة الصحية التي أمت بالترئيس تبون، الذي لا يزال متواجداً بألمانيا في رحلة علاج ثانية، واضطراب الأوراق الداخلية مما حدا بالسلطات العليا في البلاد إلى تسمية قائد جديد لجهاز الأمن الخارجي، في خطوة تبحث عن التنسيق والتكامل بين الجهاز والإلة الدبلوماسية.

واستقبل صبري بوقادوم في طرابلس من طرف رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، ورئيس مجلس النواب الليبي في طرابلس حمودة سيالة ومجموعة من النواب الأعضاء في المجلس.

ونكر بيان للخارجية الجزائرية أن "لقاء مطولاً جمع بوقادوم مع نظيره الليبي، حيث تناول الطرفان آخر تطورات الأوضاع في ليبيا وأفاق مسارات التسوية السياسية التي تقودها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا".

تشكل زيارة وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم إلى ليبيا ولقاؤه مسؤولين من حكومة الوفاق، إضافة إلى إعلان الجزائر عن إعادة فتح سفارتها في طرابلس في الأيام القادمة، محاولة لاستعادة الدبلوماسية الجزائرية دورها في الملف الليبي، فيما يشير متابعون إلى أن التقارب المسجل بين تركيا والجزائر يجعل من الصعب إقناع الليبيين بمصداقية الوساطة الجزائرية.

صابر بليدي

الجزائر - أنهى وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم زيارته قادته إلى ليبيا، التقى خلالها مسؤولين في حكومة الوفاق، في خطوة تستهدف حسب متابعين تدارك الدور الدبلوماسي المنكمش للجزائر خلال الأشهر الأخيرة، وإرساء موقع ثابت في مخرجات جهود حل الأزمة الليبية.

وعُقدت زيارة بوقادوم إلى ليبيا، الأربعاء، بمثابة عودة جزئية إلى المشهد الليبي، لتأكيد موقف بلاده الداعم لمسار الحل السياسي لحلحلة الأزمة، رغم أن وصف الوسيط المحايد الذي تروج له الجزائر لم يعد مقنعاً لبعض الأطراف في ليبيا، بسبب التقارب المسجل بين الجزائر وتركيا خلال السنوات الأخيرة.

دور الوسيط المحايد الذي تروج له الجزائر لم يعد مقنعاً لبعض الأطراف الليبية، بسبب تقاربها مع تركيا مؤخرًا

ولاحظ مراقبون أن السلطات الجزائرية ترسل إشارات متناقضة بشأن الوضع في ليبيا، فهي لا تخفي انزعاجها من تسليح المجموعات الإرهابية، وهي مهمة تشارك فيها تركيا التي تدعم حكومة الوفاق بالسلاح والمليشيات، فيما تحتفظ الجزائر بعلاقات متينة مع أنقرة، وتفتح باباً لتواصل شبه دائم بين

الصراع السياسي يغذي الفساد الإداري والمالي في تونس

شبهات الفساد تلاحق برلمانيين ووزراء ومسؤولين كباراً في السلطة

واحتلت تونس المرتبة 69 عالمياً بعد أن كانت في المرتبة 74 السنة الماضية، وهي كذلك أعلى مرتبة تتحصل عليها تونس منذ عشر سنوات.

ويستند مؤشر مدركات الفساد إلى 13 استطلاعاً وتقييماً للفساد أجراها خبراء لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام في 180 دولة وإقليماً، عن طريق إسناد درجة تتراوح بين 0 (الأكثر فساداً) و100 (الأقل فساداً).

ومازالت تونس دون معدل 50 نقطة، وهو ما يعكس نقصاً فادحاً في مقومات الحوكمة والشفافية في القطاع العام المتبلغين عن الفساد في القطاع العام.

ويأتي ذلك في وقت وافق فيه البرلمان التونسي على التعديل الوزاري، الذي أثار جدلاً بين الرئيس قيس سعيّد ورئيس الحكومة هشام المشيشي بسبب شبهات فساد تلاحق الوزراء الجدد.

وكان الرئيس سعيد قد أعلن الإثنين الماضي أنه سيرفض التعديل الوزاري، قائلاً "إن التعديل سيكون غير دستوري من الناحية الإجرائية"، مشيراً إلى "وجود شبهة تضارب المصالح حول بعض الأعضاء الجدد في الحكومة".

وسبق أن أثار قرار توقيف وزير البيئة مصطفى العروي جدلاً واسعاً في تونس والذي طالته اتهامات بتسهيل دخول شحنات نفايات خطرة من إيطاليا.

واعتبر بدر الدين القمودي، رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة

الغموض جدية السلطات في الحد من إهدار المال العام واستغلال النفوذ السياسي تحقيقاً لمصالح شخصية وجزئية.

وتكشف مؤشر الفساد لسنة 2020، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، عن تقدم تونس في الترتيب العام، حيث تحصلت على مجموع 44 نقطة من 100، متقدمة بنقطة واحدة مقارنة بسنة 2019، وهي أعلى درجة تتحصل عليها تونس منذ عشر سنوات وفق ما نشرته منظمة "أنا بقط"، وهي منظمة رقابية مستقلة.



خالد هدوي

وتعتبر أن "التخلص من سرطان الفساد يبدأ بالتخلص من هذه المنظومة". وتابعت "هذه المنظومة انتهت وجوأت الشعب، والأمل كبير في القضاء لمحاسبة هؤلاء لعودة منسوب الثقة".

وأضاف أن "التخلص من سرطان الفساد يبدأ بالتخلص من هذه المنظومة". وتابعت "هذه المنظومة انتهت وجوأت الشعب، والأمل كبير في القضاء لمحاسبة هؤلاء لعودة منسوب الثقة".

وأضاف أن "التخلص من سرطان الفساد يبدأ بالتخلص من هذه المنظومة". وتابعت "هذه المنظومة انتهت وجوأت الشعب، والأمل كبير في القضاء لمحاسبة هؤلاء لعودة منسوب الثقة".

مكافحة الفساد في البرلمان في تصريح لوسائل إعلام محلية، أن "قرار إقالة العروي صدر بعد التأكد من تورطه في ملف توريد النفايات الإيطالية إلى تونس".

وانتقد مراقبون تراخي الجهود الحكومية لمكافحة هذه الظاهرة التي أصبحت تخثر مؤسسات الدولة أكثر من أي وقت مضى.

وأفاد المحلل السياسي عبدالعزيز القطي، بأن "هذه الترتيب مهم جداً، المواطن الواعي بما تعيشه تونس اليوم يلاحظ توسع دائرة الفساد في البلاد، ولا توجد هناك إرادة للطبقة السياسية لمحاربة الظاهرة بصفة جدية بل بشعارات فضفاضة، وخاصة من كان في الحكم أعطى الضوء الأخضر لقمع عمليات النهب".

وأضاف في تصريح لـ "العربي"، "هناك سياسيون لهم قدرة على التحكم في مفاصل الدولة"، مشيراً إلى أن "الفساد استشري في الفترة النيابية الحالية من خلال وجود شبهات تلاحق نواباً ووزراء ومسؤولين كباراً في الدولة".

وتابع القطي "الشعب أصبح واعياً بخطورة المسألة، والقضاء بدأ يتحرك ويفتح الملفات، وهناك من هو الآن متمتع بالحصانة للتهرب من العقاب، وآخر منسّر بجزء من القضاء". واستدرك القطي بقوله "القضاء بطيء مما يمنح هؤلاء الوقت لتحصين أنفسهم أكثر، فضلاً عن وجود فساد أخلاقي وسياسي وهو ما نراه في التركيبات الحكومية التي أفرزت أحزمة ترعرعت في الفساد".

السياسي التونسي مجدداً ملف مكافحة الفساد الشائك، حيث تعكس تحقيقات في شبهات طالت مسؤولين ووزراء في قطاعات عدة، توسع دائرة الفساد الإداري والمالي الذي استفاد من الصراع السياسي المتفاقم في البلد.

وشهدت معركة مقاومة الفساد المالي والسياسي في تونس، عدة منبرجات وتطورات في الفترة الأخيرة، فيما رافق



صراع المصالح يعمق أزمات التونسيين

مكافحة الفساد في البرلمان في تصريح لوسائل إعلام محلية، أن "قرار إقالة العروي صدر بعد التأكد من تورطه في ملف توريد النفايات الإيطالية إلى تونس".

وانتقد مراقبون تراخي الجهود الحكومية لمكافحة هذه الظاهرة التي أصبحت تخثر مؤسسات الدولة أكثر من أي وقت مضى.

وأفاد المحلل السياسي عبدالعزيز القطي، بأن "هذه الترتيب مهم جداً، المواطن الواعي بما تعيشه تونس اليوم يلاحظ توسع دائرة الفساد في البلاد، ولا توجد هناك إرادة للطبقة السياسية لمحاربة الظاهرة بصفة جدية بل بشعارات فضفاضة، وخاصة من كان في الحكم أعطى الضوء الأخضر لقمع عمليات النهب".

وأضاف في تصريح لـ "العربي"، "هناك سياسيون لهم قدرة على التحكم في مفاصل الدولة"، مشيراً إلى أن "الفساد استشري في الفترة النيابية الحالية من خلال وجود شبهات تلاحق نواباً ووزراء ومسؤولين كباراً في الدولة".

وتابع القطي "الشعب أصبح واعياً بخطورة المسألة، والقضاء بدأ يتحرك ويفتح الملفات، وهناك من هو الآن متمتع بالحصانة للتهرب من العقاب، وآخر منسّر بجزء من القضاء". واستدرك القطي بقوله "القضاء بطيء مما يمنح هؤلاء الوقت لتحصين أنفسهم أكثر، فضلاً عن وجود فساد أخلاقي وسياسي وهو ما نراه في التركيبات الحكومية التي أفرزت أحزمة ترعرعت في الفساد".